

على ثلاثة اصناف مشهور وغريب وقيل الغريب والغريب
كحديث الزمري واشباهه ممن يجمع حديثه بعد الله وضبطه
واذا انفرد بالحديث رجل فهو غريب وان رواه اثنان او ثلثه
فغريب وان رواه جماعة كثيرة فمشهور يفتيد اليقين عموماً
والاحاد يفتيد علماً ظنياً الا في بعض الاوقات من كثر الطرق
فبعض الاحاد يكون مقبولا والعمل عليه واجب ان كان راويه صادقا
وصالحا لبعضه مردودا ان كان كاذبا وناسيا وان كان ثقة
فبسيلا الترجيح بغير حفظ وضبط او كثرة عدد او وجود اخر
من التزجيات فالراجح محفوظ والمرجح شاذا وان دلس فليس
واضطرب فمضطرب وان دبح فيه فمدبر وعن بعض فاعلم
ان مقبول الاحاد ايضا على نوعين صحيح وحسن الصحيح سارداة ر
صلحاء زهاد في سائر الازمان على التواتر ولم يكن فيهم عيبا
حقيا ولا فحاشا عند اهل الاعتبار ثم الصحيح على سبعة اقسام
اولا ما كان على طريق البخاري ومسلم وهو عمدة من سائر الاقسام
يقال لها متفق عليه وثانيها ما كان في البخاري فقط وثالثها كذلك
في مسلم ورابعها على طريقهما وشرطها وخامسها ما كان على
نسخ البخاري فقط وسادسها كذلك في المسلم وسابعها على

بنحوها وغيرهما وصححه أهل الحديث أيضاً والحسن كالصحيح
 لكن لا يكون رايه كراويه مع ان يكونا مقبولين والعمل عليهما
 واجب لكن الصحيح ائده والحسن اقل فاما مردود الاحاد الذي
 لا يكون ذاك الحجة فهو ضعيف قيل ما لم يجمع فيه شروط الصحيح
 والحسن فتفاوت درجانه في الضعف بحسب بعده من شروط ^{للقوة}
 والحسن وان كان رايه من بين ساقطاً او مطعوناً ثم ان كان
 ساقطاً من ابتداء السند والسند اخبار عن طريق المتن والمتن
 الفاظ الحديث التي تقوم بها المعنى فعلق وان كان من
 انتهاء السند وهو الذي ما كان فيه صحابي مذكور فمرسل و
 ان كان الراويان ساقطين معاً ففضل في المنقطع قبل وهو ليس
 بحجة على الاصح وان كان كاذباً فحديثه موضوع وان كان ^{متنبها}
 بالكذب فتروك وان كان غافلاً وغالطاً ناسياً او كثير الوهم او فاسقاً
 او مبتدعاً او كان روايته مخالفة عند المحدثين فمنكر والتفصيل
 في المطبوعات من الاعتبار قد تمهها العبد المذنب الراجي

الى الله العلي القوي محمد
 المدعو العبد الله غفر
 الذي ابدى وقطاع
 تمت بالخيار
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠
 في مكة المكرمة



Office of the Surveyor General
 Arabian Oriental Research Institute